Issue 6294 Monday 11/3/2019
الزمان - السنة الحادية والعشرون العدد 6294 الإثنين 3 من رجب 1440 هـ 11 من اذار (مارس) 2019 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

(الزمان) تنفرد بنشر فصول من أول كتاب يكشف إنتخابات الزمن الصعب (23)

الجمعية الوطنية أعطتنا أذن الطرشان أزاء صعوبات إنتخابات الخارج وتداعياتها

فريد ايار

لندن

اما الخيار الرابع والاخير الذي قدمته الامم المتحدة فأنه ينطلق من قيام المفوضية بتعيين الكادر واشغال المكاتب وادارة كافة جوانب العملية خارج العراق وهذا الامر سيدعم دور المفوضية كمنظمة تنفيذية وحيدة وبكامل السيطرة الا ان موضوع نجاح مثل هذه العملية قد يكون غير مؤكد نظراً لكبر العملية وعدم وجود الكادر المتخصص.

درس مجلس المفوضين هذه الخيارات بالاضافة إلى أفكار اخرى ولأن موضوع اجراء الانتخابات في الخارج كان من الامور التي من العبث مناقشتها لأنها مدرجة في قانون الانتخابات فان الجمعية الوطنية الانتقالية اعطت الاذن الطرشاء ازاء اثارة وجود عدم تجانس في قانون الانتخابات بين ما اشارت اليه المادة (17) والمادة (19) من القانون المذكور وهكذا لم يكن امام المجلس سوى اتخاذ قرار بان تأخذ المفوضية على عاتقها مسألة اجراء انتخابات الخارج بالاضافة إلى إجراء الانتخابات في الداخل ما رتب على المفوضية اعباء كبيرة وزاد من التناقضات التي كانت موجودة داخل مجلس المفوضين اذ بدأ صراع جديد مضاف حول مسؤولية لجنة انتخابات الخارج.

كنت ارى منذ البداية ان يتم تشكيل لجنة من ثلاثة اعضاء من مجلس المفوضين للاشراف على انتخابات الخارج على ان يكونوا ممن لهم معرفة والمام بدول الغرب وبما يجري في الخارج بالاضافة إلى تمكنهم من اجادة لغة اجنبية ليسهل التعامل مع الهيئات والمنظمات الدولية والاجنبية في أوروبا وامريكا وغيرها من بلدان الانتشار العراقي.

سبب غير معروف

في جلسة مجلس المفوضين التي عقدت لدراسة هذا الامر بتفاصيله واختيار اللجنة وكنت في ذلك الوقت خارج العراق، وكان الجو مكفهراً بين الاعضاء طرحت نائبتي اسمي لتلك اللجنة بالاضافة إلى الدكتور عبد الحسين الهنداوي وايدت هذه الفكرة المفوضة عائدة الصالحي الا ان الامر لم يناقش بشكل جدي ، كما قيل لي ، ولسبب غير معروف ثم كررت المفوضة عائدة الصالحي طرح اسمينا من جديد الا انه لم يلتفت ثانية لهذا الامر وهكذا تم استبعادنا وبشكل لم يكن مفروضاً ان يحصل في مؤسسة يطلق عليها صفات الشفافية والحيادية ثم قام رئيس الجلسة ، كما ذكرت المفوضة عائدة الصالحي، على عجل بتسمية المفوضة حمدية عباس الحسيني فقط كما سمى عدد من المساعدين لها في هذه المهمة وانهى الجلسة . كانت مهمة لجنة انتخابات الخارج في البداية تقتصر على ابلاغ مجلس المفوضين عن كيفية اجراء الانتخابات ولكن وبقدرة قادر اصبحت هذه المسؤولية تكبر ككرة الثلج وتزداد مهماتها وتتوسع كل يوم وتحصل على قرارات من المجلس وبأقل الاصوات ولا احد يعلم كيف كبرت بهذا الحجم او حتى لماذا اصبح مقرها في عمان ثم اطلق عليها وبدون اي قرار من مجلس المفوضين اسم "المركز الاقليمي لانتخابات الخارج في عمان" علماً بأن امكانات العمل والاتصال من المركز الوطني في بغداد كانت متوفرة.

يشير تقرير اصدرته البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات((1ونشر باللغة الانكليزية، ان البرنامج الثاني لانتخابات الخارج والذي نفذته المفوضية بني على خبرة البرنامج الاول الذي نفذته منظمة الهجرة الدولية لانتخابات الـ 30من كانون الثاني 2005.

بالنسبة لانتخابات الخارج الثانية اسست المفوضية 94 مكتباً ومركزاً انتخابياً بمعدل (56) محطة انتخابية في (48) مدينة وفي (15) دولة وهناك دولتان (لبنان والنمسا) إضيفتا الى قائمة الانتخابات الاولى وألغيت من تلك القائمة (فرنسا)(2).

ويقول التقرير ان البعثة الدولية كانت فقط الوحيدة التي تسجلت في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وطبقاً للنظام رقم 4 لسنة 2004 للاشراف ومراقبة جميع الامور والتحضيرات ومن ثم تنفيذ البرناج الثاني لانتخابات الخارج(3).

رغم الاخطاء التي شابت عند تعيين مسؤول لجنة انتخابات الخارج وعدم قبول العديد من المفوضين بهذا التعيين ، فأن هذه الانتخابات وانجاحها اصبحت الشغل الشاغل لمجلس المفوضين بأعتبار هذا الامر كتحد لمنظمة الهجرة الدولية والامم المتحدة التي رفضت فكرة انتخابات الخارج، لذلك اتخذت العديد من القرارات على وجه السرعة في هذا الشأن وكان منها "المتسرع" نوعاً ما بحيث جعل عملية تنفيذ انتخابات الخارج تؤول تدريجياً الى شخص واحد... وكمثال على القرارات المتسرعة لمجلس المفوضين والتي اتخذت باربعة اصوات فقط تخويل من انيطت به المسؤولية توقيع عقود بملايين الدولارات ، وهو امر رفضته تمام الرفض ، رغم وجود جملة "بعد العودة الى مجلس المفوضين" وهي الجملة التي اخذت الكثير من النقاش والاخذ والرد .

لقد اثيرالكثير من اللغط والتشكيك في بعض القرارات المتخذة في المجلس اذ انتشرت احاديث في اروقة المفوضية ان قرارات مجلس المفوضين كانت تطبع على اوراق عادية وتكبس بشكل بسيط وهذا ما يسهل تغيير الصفحات الاولى والابقاء على الصفحة الاخيرة الموقعة من قبل اعضاء المجلس. ورغم ان مثل هذا الامر لم يتم التحقق منه واثباته الا ان الاقوال انتشرت بأن هناك من حذف بعض الجمل من بعض المحاضر ولا سيما تلك المتعلقة بالشؤون المالية.

حرص مجلس المفوضين ، تفاديا لعدم تكرار ما حصل مع منظمة الهجرة الدولية من بذخ، ان يكون الصرف في انتخابات الخارج الثانية ضمن الحدود المعقولة جداً ، الا ان ذلك لم يحصل بشكل تام حيث صرفت لجنة انتخابات الخارج مبالغ كبيرة بشكل غير مبرر وكان الاجدر بها ان لا تفعل ذلك وتلتزم بالحدود الدنيا للصرف

مثال ذلك لم نجد اي نفع او فائدة من توقيع عقد امني لمدة (46) يوما بمبلغ يقارب 202الف دولار بحجة حماية مركز لجنة انتخابات الخارج في عمان علماً بان الحكومة الاردنية وضعت عوارض كونكريتية امام المركز وخصصت قوات من الشرطة والدرك لحمايته دون أي مقابل علماً بأن المملكة الاردنية الهاشمية كانت ولا تزال تعتبر من اكثر الدول امناً في العالم، كما لم اجد اية فائدة تذكر من توقيع عقد ثان باهظ الثمن مع شركة اردنية للحملة الاعلانية وبمبلغ حوالي (3) ملايين دولار علماً بان هذه الحملة لم تعط اي مردود وسيتم الحديث عن ذلك بشيء من التفصيل في الصفحات التالية . كنت اردد بكل وضوح ان توقيع عقود بملايين الدولارات دون العودة الى مجلس المفوضين عمل غير صحيح ولا يتطابق مع سلوكيات العمل الوظيفي الصحيح الا ان الصيحات كانت تذهب سدى ودون اي مجيب. كانت خطط العمل في البرنامج الثاني تشمل تحديد ثلاثة ايام لتسجيل الناخبين بحضورهم الشخصي وللتصويت في اليوم ذاته وقد شكل ذلك اول خطأ اداري وانتخابي ذلك لان تحديد فترات منفصلة للتسجيل والتصويت سيسمح بعرض سجل الناخبين ويقلص من فرص تزوير اسماء الناخبين، كما ترك للناخب حق اختيار اي مركز او محطة تصويت للادلاء بصوته وهذا ايضاً يعتبر خرقاً للقواعد الانتخابية ومعاييرها ويشكل خطورة في تكرار التصويت.

بالنسبة لتعيين الكوادر فقد قامت اللجنة المكلفة وحتى مطلع كانون الاول بتعيين 370 موظفاً وقد ادى التوظيف المتأخر للكوادر الى غياب الشفافية في عملية التوظيف في بعض البلدان كما جرى توظيف 4500 كادر لمحطات التصويت و1130 كادراً لمراكز التصويت وقد وردت شكاوى عديدة في بعض البلدان من توظيف الكوادر ضمن طيف سياسي معين ، كما حصل في لندن مثلا ، وكذلك اقتصار التعيين على الاصدقاء وافراد العائلة وهذا ما حصل مثلاً اضافة الى قبول اللجنة ببعض الاملاءات من زعماء بعض الاحزاب والتكتلات السياسية النافذة.

المقارنة بنموذج سيء

عند الانتهاء من المرحلة الثانية للتصويت في الخارج اصدر مجلس المفوضين قراراً بتشكيل لجنة من اثنين من المفوضين هما كاتب هذه السطور والسيدةعائدة الصالحي لانهاء متعلقات الخارج وإغلاق الحسابات وتدقيق كافة مراحل العمل.

حرصت هذه اللجنة، رغم الصعوبات التي وضعت بوجهها وعدم تسليمها المستمسكات وكلمة المرور عبر الانترنت من قبل رئيسة اللجنة المشرفة، على توفير الكثير من المبالغ التي كانت لدى مكاتب المفوضية في الخارج ومنها مصروفات حرق اوراق الاقتراع الزائدة وانهاء عقود الموظفين وتدقيق السجلات المالية والادارية وقد ظهر ان هناك الكثير من الحالات لم يتم فيها التقيد بالتعليمات الحسابية ولا بقرارات مجلس المفوضين.

من خلال الجرد النهائي ظهر ان مجموع ما تم صرفه على العمليات الانتخابية في الخارج بلغ 17 مليونا و685 الفاً و 922 دولاراً بعد ان كان قد تم تحويل مبلغ 40 مليونا و302 آلف و992 دولاراً وبذلك استطاعت لجنة انهاء متعلقات الخارج من اعادة مبلغ 23 مليون دولار الى الخزينة العراقية لغاية حزيران/2006.

اقول رغم ان المبلغ المصروف على انتخابات الخارج الثانية كان اقل بكثير مما صرفته منظمة الهجرة الدولية في الانتخابات الاولى الا ان التبجح بهذا الفرق واعتباره نجاحاً للانتخابات الثانية امر غير منطقي ومقبول اذ لا يصح المقارنة بنموذج سيء لاثبات جودة عمل ما.. فالمنظمة المذكورة اخطأت بشكل فادح في صرف المبالغ من المال العراقي المحول لها وهذا الخطأ لايمكن اعتباره مقياساً يمكن من خلاله معرفة مدى نجاح او فشل عمليات مشابهة للاولى. وبناء على ذلك فانه من الخطأ اعتبار فرق ما صرف في الانتخابات الاولى وما تم صرفه في انتخابات الخارج الثانية دليل "نجاح" ونباهة وبطولة.

ان تصويت ما مجموعه 298 الفاً و300 مواطن عراقي في انتخابات الخارج الثانية وبمصروف اقترب من 18مليون دولار يدخلنا ايضا في باب الحديث عن الاسراف في المصروفات فكلفة الناخب تجاوزت في الحالة الثانية (61) (1) دولاراً وهي كلفة عالية جدا وغير مقبولة ولا تقرها المعايير الدولية.

تتحمل اللجنة المشرفة على الانتخابات نتائج الاسراف الذي حصل دون اي مبرر سوى ان مثل هذا الصرف جرى ايضا في انتخابات الخارج الاولى المدانة اصلا في هذا المجال ومن الامثلة :

- توقيع عقد مع شركة امنية في عمان بمبلغ 202 الف و 74دولاراً لحماية مركز المفوضية علماً بان الحكومة الاردنية ، كما اسلفنا ، كانت قد وفرت الحماية اللازمة لذلك المركز.

- توقيع عقد اعلاني مع شركة اردنية (برزما) بمبلغ مليونين و942 الفاً و230 دولاراً ثم زيد هذا العقد الى عقد فرعي مع فضائيات في الامارات فتجاوز المبلغ لاكثر من 3 ملايين و 500 الف دولار علماً بان العقد هذا كان لنشر اخبار الانتخابات في قنوات انكليزية وقنوات عربية مخصصة للبنانيين والاردنيين (2). ولم يستفد منها العراقيون بشكل كامل .

- دفع مبلغ بحدود 120 الف دولار لنقل مواطنين لمراكز الاقتراع في تركيا وايران، والامارات وكندا وهذا الامر يعتبر مخالفة للمعايير الدولية ويعتبر تدخلاً لتشجيع التصويت لقائمة (ما) في الانتخابات.

- المبالغة في التنقل بين مركز انتخابات الخارج في الاردن وبعض الدول مع اصطحاب المرافقين والسكرتيرين وهو ما ادى الى مصروفات اضافية.

- تخويل بعض مدراء المكاتب في الدول لصرف مبالغ كبيرة كما حصل في سوريا حيث ذكر ان لجنة الفت في مركز المفوضية منحت 50 الف دولار كهدية للجنة الامنية السورية.

الشرطة البريطانية تتدخل

عند البدء بتنفيذ برنامج انتخابات الخارج الثانية وردت الى عدد من اعضاء مجلس المفوضين جملة من الشكاوى والاتصالات الهاتفية تفيد بأن تعيينات العاملين والكوادر والمسؤولين عن المراكزفي الدول التي تقرر اجراء الانتخابات فيها تجري وفق مقاييس معينة يغلب عليها طابع مذهبي وسياسي معين وهذا ما دفع مجلس المفوضين الى اتخاذ قرار بتكليف العديد من المفوضين السفر الى المركز الانتخابية لبحث هذه الامور ومعالجة الخروقات والاخطاء .

لقد حصل هذا الامر نظرا لعدم وجود لجنة من المفوضين تشرف على هذه العملية وهو المقترح الذي كنا قد قدمناه في السابق وجرى الالتفاف عليه . اتخذ مجلس المفوضين قرارات بشأن سفر اعضاء المجلس الى الدول التي ستجري فيها الانتخابات خارج العراق للوقوف على ما يجري فيها من خروقات وتعيينات غير قانونية وكان القرار بالنسبة لي الذهاب الى بيروت، لندن والسويد.

المحطة الاولى كانت بيروت حيث ذهبت إلى السفارة العراقية وطلبت من مسؤول المركز المعين هناك مقابلتي فاستوضحته عن العديد من الامور وعلمت ان اللجنة المشرفة في عمان قررت فتح اربعة مراكز في بيروت العاصمة (16محطة) وفي صيدا مركز واحد بواقع اربع محطات. دلل هذا القرار على عدم معرفة تامة بالوضع اللبناني ووجود العراقيين في هذا البلد لذلك طلبت من مدير المكتب انقاص عدد المراكز في بيروت الى اثنين بواقع 8 محطات وهي اكثر من كافية وابقاء صيدا اذ ان عدد العراقيين هناك ليس كبيراً ولكن يبدو انه لم يمتثل لأن اللجنة المشرفة في عمان اصرت على العدد الذي اقترحته ولان الامر كان يتعلق ايضاً بمسألة دفع ايجارات تلك المراكز...لقد ظهر في النهاية صواب رأينا الذي لم تأخذ به اللجنة إذ تبين ان عدد المصوتين في لبنان بكل مدنه كان فقط 3 الاف و423 ناخباً مما يعني ان 3 مراكز بواقع 12 محطة اقتراع كانت اكثر من كافية وكنا نستطيع توفير الكثير من المال الذي صرف بدون اى مبرر.

انتقلت الى لندن وهناك وجدت العديد من المشاكل امامي .. كان مسؤول اللجنة في عمان قد عين احد الاشخاص مديراً للمكتب الانتخابي في لندن الا ان مجلس المفوضية في بغداد وفي اجتماعه في 2005/11/17 الغى قرار مسؤول اللجنة في عمان بعد ثبوت ان هذا المسؤول هو عضو في احد الاحزاب المشاركة بقوة في الانتخابات.

عندما نقلت هذا الامر الى ذلك المسؤول وبأنه لم يعد مديرا للمركز وان مجلس المفوضية عين مسؤولاً اخر سيصل من بغداد قريبا اجابني بانه لا يتلقى الاوامر الا من اللجنة المشرفة في عمان ولادخل له بالمفوضية في بغداد وان المبالغ ستحول بإسمه وبإسم نائبه الذي رشحه هو وصادق مكتب عمان على الترشيح . رأيت ان اترك هذا الامر لحين وصول مدير المركز المعين من بغداد الى لندن وعندها نجد الحل المناسب لهذه القضية.

اجتمعت بالعاملين في المكتب فظهر ان الاخوات وابناء وبنات الخال والعم قد عينوا وهناك روابط عائلية تربط الكثيرين منهم ... ذكرت لهم ان المفوضية غير حزبية ولا نريد أحزاباً داخلها ومن الضروري مراعاة القوانين العراقية التي لا تسمح بتعيين الاقارب حتى الدرجة الرابعة ...وهنا اكفهر الجو وتغيرت سمات العديد من هؤلاء ولا سيما سمات شخص جالس بدا يحدق بي بغضب وقيل لي فيما بعد انه زور في الانتخابات السابقة التي اجرتها منظمة الهجرة الدولية سجل الناخبين وادخل اسماء جميع الحجاج كما ادخل قسائمهم في صندوق الناخبين بينما كانوا هم في مكة المكرمة...!!

لقد بدا لي من خلال الحديث المطول ان البناية المستأجرة كمفوضية في منطقة ويمبلي تعود الى عائلة احد العاملين داخل المركز الانتخابي وكان هذا ممثلاً لاحد الاحزاب في انتخابات الخارج الاولى "كوكيل كيان سياسي" اما في انتخابات الخارج الثانية فاصبح من الذين يديرون العملية الانتخابية في العاصمة البريطانية وهنا المأساة.

بعد حديث طويل ومناقشات اطول ساد الكثير منها عدم الوضوح في الاجابات او الالتفاف على الوقائع ، قمت بابلاغ اعضاء مجلس المفوضين في بغداد بما يحدث من تصرفات واجراءات مخالفة للقوانين العراقية ابرزها تعيين الكوادر من لون واحد دون ان تأخذ اللجنة المشرفة في عمان اي اجراء يذكر وطلبت منهم اتخاذ الاجراءات المناسبة لضمان اجراء عملية انتخابية نظيفة في هذا المركز المشكوك بحياديته وشفافية عمل الاعضاء المعينين من قبل اللجنة المشرفة في عمان .

بتاريخ 2005//10/28 قصدت مع السيد علي البياتي (من السفارة العراقية - مسؤول في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية) وزارة الخارجية البريطانية لمناقشة موضوع وجود مراقبين دوليين على الانتخابات وتأمين حماية المركز.

حضر الاجتماع عن الجانب البريطاني:

- مالكوم رولاندو اللجنة الانتخابية البريطانية .

- اندرو فرايزرمراقب - لجنة العلاقات

- ميشائيل كلسبي رئيس النظام العام- الشرطة البريطانية

- كيراث بيلي الخارجية البريطانية - القسم العراقي

-سارة فاوست الخارجية البريطانية - القسم العراقي

-جون تيرنر رابطة الادارة الانتخابية بتاريخ 2005/12/1 غادرت الى السويد وعدت منها يوم 2005/12/3 الى لندن بأمل لقاء مندوبي المنظمات العراقية الا ان مدير مركز لندن ومساعده ذكروا انه لا يوجد مكان للاجتماع في حين كانا قد اكدا قبل سفري الى السويد بأن دار البلدية في منطقة (ايلنغ Ealing) حاضره ومهيئة لعقد ذلك الاجتماع ... كان سبب الالغاء منعي من لقاء افراد الجالية العراقية على اختلاف اطيافها وربما الاستماع منهم المزيد من الشكاوى العديدة حول تصرفات العاملين في مكتب لندن .

ومن الامور الغريبة انه واثناء وجودي في السويد تم ابلاغي هاتفيا وكنت مجتمعاً بالسفير العراقي الاستاذ احمد بامرني وممثلي الجالية العراقية ، ان "نزاعاً" دب في مكتب المفوضية في لندن وان الشرطة البريطانية تدخلت وانهت النزاع.. لقد علمت فيما بعد ان مساعد مدير المركز "طرد" احدى الموظفات ومنعها من الدخول الى المبنى على اساس انها "شيوعية" وكون البناية التي فيها المركز عائدة له ولعائلته وهذا ما دفعها الى استدعاء الشرطة البريطانية لحمايتها.

اتصلت بالسيد حماد رشيد وكيل مفوض والمعين من بغداد كمدير لمركز لندن وطلبت منه فعل شيئ لحين عودتي من السويد كما اتصلت بالسيد علي البياتي من السفارة لنفس الغرض. وقد ابلغني السيد حماد انه غير قادر على ضبط الامور والحالة في لندن سيئة وطلب مني العودة من السويد بما يمكن من سرعة .

لم اجد ما يمكن عمله فمدير مركز لندن ونائبه وهما من تنظيم معين يحظيان برعاية كاملة من مسؤولة انتخابات الخارج في عمان التي تجاوزت كل قرارات المجلس وابقت مدير المركز بمكانه رغم قرار مجلس المفوضين الغاء تعيينه . اما مجلس المفوضين في بغداد فلم يستطع فعل شيء في هذا المجال نتيجة عدم التجانس بين أعضائه ما شجع ذلك البعض بأهمال قراراته . وهكذا عدت الى بغداد وقدمت مذكرة وافية بتاريخ 5 / كانون اول 2005 عما حصل في لندن ولكن المجلس اطلع عليها فقط دون اي حراك وكأن شيئاً لم يكن.

كانت الحالة مختلفة تماماً في مركز السويد اذ ان وصول مدير المركز وهو من موظفي المفوضية الجيدين منح المركز امكانية الاستمرار والعمل الجيد كما ان السفارة العراقية وسعادة السفير بالذات كانا على مستوى طيب من التعاون مع اللجنة.

عند حضوري في اليوم الاول من زيارة استوكهولم وردت كالعادة شكاوى من العراقيين واتهامات متبادلة انهينا الكثير منها بروح الاخوة وبقيت مسألة وجود احد المعينين في المركز ، وهو يشغل موقعاً في اللجنة العراقية التي تجتمع في السفارة دورياً، اذ يدعي من هم ضده انه تابع لاحد الاحزاب الاسلامية ويعمل لها في حين يقول هو انه مستقل.. استدعيته وقلت له هل انت حزبي قال (لا) قلت له هل انت مستعد للحلفان بالقرآن الكريم؟ اجاب بسرعة (نعم) قلت له اذهب وواصل عملك جيداً دون الحاجة الى حلفانك... كانت اجابته السريعة كافية لاعلم انه مستقل وفعلاً عمل بجدية في المركز الانتخابي.

في اليوم الثاني من زيارتي للسويد طلب ممثل حزب الدعوة الاسلامية وممثل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في السويد مقابلتي. رحبت بهما واعربت عن سروري بالحديث معهما فقالا لي انهما يرغبان بتعيين 66% من الموظفين في المراكز الانتخابية بالسويد بواسطة الحزبين، قلت لهما ان المفوضية غير حزبية ولا نقبل بتعيين حزبيين...

لم يقبلا بهذا الجواب وحصل نقاش طويل ولكنه اتسم بالادب وعدم الخروج من مربع النقاش وقد افهمتهما بالتالي ان المفوضية غير الحزبية هي افضل بكثير لحزبيهما الكبيرين من المفوضية الحزبية..

فان كانا واثقين من نجاح حزبيهما في الانتخابات فالمفوضية المستقلة ستمنح هذا النجاح المصداقية والقبول من قبل ابناء الشعب اما المفوضية الحزبية فسيتم التشكيك بالنتائج التي تخرجها حتى ولو كانت صادقة...

رضيا في النهاية وكانا سعيدين بأن تسير الامور بهذا الشكل وهما بالتالي تحدثا عن ضرورة حيادية وشفافية عمل المفوضية.

تزوير في تركيا والغاء صناديق

ساور اعضاء مجلس المفوضين والعضو الدولي الذي يمثل الامم المتحدة الشك بنجاح العملية الانتخابية في الخارج ولا سيما قبل ايام قليلة من حصولها اذ لم يكن يوجد اي نظام لمراقبة العملية برمتها كما ان الشكاوى التي تتسلمها المفوضية اثارت الكثير من القلق نظراً لسيطرة جهات حزبية على المراكز الانتخابية في العديد من الدول ولا سيما في بريطانيا.

لقد عزز هذا الاعتقاد والخوف من محاولات تزوير واسعة قد تحصل بحيث تفقد الانتخابات في الداخل والخارج الشرعية والشفافية ما ورد في التقرير اليومي الشامل الذي ارسلته لجنة انتخابات الخارج بتاريخ 2005/12/10 من انه لا توجد اية منظمات محلية او مراقبين دوليين يمكنهم مراقبة الانتخابات في بريطانيا والامارات، النمسا، الدنمارك، كندا، ايران، اميركا، استراليا والاردن.

وجود منظمات محلية

اما في بقية الدول فالاحصاءات بينت ان وجود المنظمات المحلية والمراقبين الدوليين ضعيف جداً بحيث يدرك المراقب ان العملية ليست تحت السيطرة المعتادة والتي لا تنطبق وما نصت عليه مبادئ الامم المتحدة وانظمتها وقراراتها بشأن شفافية ومراقبة الانتخابات.

وفي هذا الصدد اشارت مصادر الامم المتحدة في بغداد ان ممثلها السيد غريغ غينيس قدم بشكل عاجل في 2005/12/11 مشروع قرار الى مجلس المفوضين وتمت الموافقة الفورية عليه ذكر فيه ان هناك بعض الغموض حول مراكز العد والفرز في الخارج حيث ان تقسيم المراكز تم بشكل غير دقيق ثم اقترح اجراء تعديلات عامة تتطابق مع نهج قرار المجلس بان العد الرسمي يكون في بغداد وليس في الخارج تلافياً لاية عملية قد تقع تحت باب التزوير.

واشار قرار الامم المتحدة الى نقاط هي:

-ان مركز العد والفرز بالنسبة للخارج سيكون في بغداد.

-ان مركز انتخابات الخارج في عمان سيكون كمركز التحقيق والتفتيش على النتائج بالتنسيق مع مركز العد والفرز.

-سوف تعلن في بغداد نتائج جزئية عن نتائج المحافظات والاقتراع الوطني والانتخابات في الخارج والتصويت الخاص واوراق الاقتراع الوطنية.

-التصديق النهائي على نتائج إنتخابات الخارج سيكون في بغداد وليس في عمان.

والحقيقة كان ذلك الوضع غير طبيعي البتة واعتبره مجلس المفوضين مشكلة آملا ان يخرج منها بأقل الخسائر ، فما ظهر من حقائق ووقائع سياسية وتنظيمية اشارت الى ان العملية الانتخابية سوف لن تستطع تجاوز هذه الحالة ، لذلك سعى المجلس والامم المتحدة لتخفيف الخسائر والانتكاسات التي تقع مسؤوليتها على المجلس بشكل عام وعلى اللجنة المشرفة على انتخابات الخارج بشكل خاص وهي التي لم تستطع القيام بالمهمات المناطة بها بشكل حسن ولم تزود المجلس بجميع الحقائق حول ما يحصل.

وفعلاً حصل ما توقعناه فقد ابلغت المفوضية عن حصول مخالفات في اسطنبول تركيا اذ اوردت تقارير المراقبة للبعثة الدولية (IMIE) حصول تصويت متعدد وتوريط الموظفين في مراكز ومحطات معينة هناك ، فقد افادت التقارير بارتفاع الاقبال بصورة غير طبيعية عند بداية التصويت وازداد الاقبال في اليوم التالي وافادت مجموعة المراقبين حدوث حالات متفرقة من التصويت المتعدد وعدم توافر اجراءات مناسبة لتحبير الاصابع وقد شوهدت عملية تأشير الاوراق بشكل علني.

جاء في تقرير البعثة الدولية (تركيا) (1) ما يلي: قبل بدء التصويت لم تقم المفوضية باعلام جماهيري مباشر حول الانتخابات، فقد اقتصر الاعلام على اجتماعين للجالية العراقية نظمتها الجمعية العراقية التركية للثقافة والتضامن في انقرة وفي اسطنبول وتم التعاقد مع السيد كمال البياتي رئيس الجمعية على ارسال رسائل (اس ام اس) الى الجالية التركمانية باستخدام قاعدة بيانات الجمعية التي تتضمن ارقام هواتفهم النقالة ولم تفرض المفوضية اي صيغة لمحتوى تلك الرسائل.

ويشير التقرير بينما لم تسجل اية حوادث تذكر في اليوم الاول من التصويت ،كانت هناك مشاركة كبيرة من الناخبين في اسطنبول وبشكل لا يمكن تفسيره.

كان عدد المصوتين في اليوم الاول 3303 اي بزيادة نسبتها 410% عن اليوم الاول من انتخابات كانون الثاني الماضية، بينما كان عدد المشاركين في اليوم الاول في انقرة 417اي بزيادة نسبتها 43% عما كانت عليه المشاركة في انتخابات كانون الثاني الماضية، واضافة إلى ذلك فان الملاحظات الآتية التي سجلها مراقبو محطات الاقتراع تشكل مصدرا آخر للقلق.

- ظهر ان كل موظفي الاقتراع تقريباً ينتمون او يرتبطون بجمعية الثقافة والتضامن العراقية التركية.

بقية الكتاب على الموقع الالكتروني للجريدة

فرز: موظفو مفوضية الانتخابات يفرزون الاصوات

الخلايا النائمة أم الفاعلة ؟

يتردد بين الحين والاخر مصطلح الخلايا النائمة والمقصود بها عناصر " داعش " والموالين والمناصرين لهم ، التي سمحت لهم الظروف التغلغل بين السكان المدنين دون تمكن الاجهزة الامنية من اكتشافهم ،تتداول مفردة الخلايا النائمة والتحذير منها كلما سمعنا بعملية ارهابية تقوم بها تلك الخلايا النائمة كما تسميها الاجهزة الامنية على الناس الابرياء.

اعتقد اصبح جلياً لمتابع المشهد الامني في العراق فاعلية تلك "الخلايا النائمة "واهدافها النوعية وأمكانية فتح جبهات متعددة في محافظات متنوعة في آن واحد ، جعلنا نشك في مصطلح الخلايا النائمة ، بل قامت قوى الظلام بعمليات ارهابية ضد قواتنا المسلحة وضد مواطنينا الابرياء كان لها الأثر الواضح في زرع الخوف والرعب من جديد في نفوس الناس من عودة التنظيم الارهابي الى السيطرة على المناطق لاسمح الله ،

ان الاسباب الرئيسة لولادة تنظيم داعش وتمدده لم تُعالج ، والحقيقة تركزت كل المعالجات على القضاء على داعش عسكرياً ، بينما معالجة الاسباب المؤدية لتنامي التنظيم وانتشاره وتمدده والتعاطف معه لم تتم معالجتها، وبالتالي نحن نعيش خسارة دائمة في البناء البنيَّوي للمجتمع مقابل ان يتحقق النصر على داعش ، ومن المفترض ان تُقاد المعركة بجانبيها لاهميتهما معاً ، جانب التحصين الفكري للمجتمع ، وجانب وضع الخطط العسكرية والاستخباراتية الناضجة لمعالجة عناصر التنظيم الارهابي وتحقيق النصر وانهاء وجودها على اراضينا ، وبذلك سيتحقق النصر عسكرياً وفكرياً عندما نتمكن من استخدام ادوات الصراع المناسبة ووسائله التي تضمن لنا النجاح والنصر والتمكين.

سؤال مهم كان من المفترض ان يطرح على جميع القيادات السياسية لماذا اختار الارهاب ارض العراق لادارة الصراع دون اي بلد اخرى ؟

الجواب ببساطة في العراق ارضية الصراع متوفرة في ظل عدم وجود توافق سياسي وفشل في ملف الخدمات وعمليات فساد ترتقي لأن تكون جرائم كبرى لأنها تتلاعب بقوت المواطن دون حسيب او رقيب ، مما يجعل المواطن يشعر بالاهمال ويفقد ارتباطه بالوطن !!

وفي ظل هذه الظروف والمؤشرات يعود الشعور لدى الجميع ان هناك دلالة واضحة على ان المعركة مع داعش ستطول ، وبالتاكيد الجميع يعلم ان داعش هو اداة دولية ولكن بمرور الزمن وانتاج نسخ جديدة من داعش قد لانعتبرها اجيال فمنذ تاسيس النسخة الاولى ايام الزرقاوي عام 2004 الى يومنا هذا خمسة عشر عام لاتكفي لان نسميها اجيالاً ، بقدر ان نسميها نسخاً جديدة قد تكون اكثر دموية وضراوة وبشاعة في القتال ، وقد تكون النسخ الحديثة الأكثر تمرداً حتى على الارادة الدولية ، ولو عدنا الى تاريخ تأسيس النسخة الاولى هي جيل أبو مصعب الزرقاوي ومَن رافقه خلال عامي (2006-2004) جيل (تنظيم التوحيد والجهاد) و(القاعدة في بلاد الرافدين) أما النسخة الثانية فهي نسخة أبوحمزة المُهاجر وأبوعمر البغدادي (2010-2006) وهو الذي أسّس (تنظيم شورى المُجاهدين في العراق ثم الدولة الإسلامية في العراق). أما النسخة الثالثة فهي نسخة أبوبكر البغدادي الذي صار أميراً لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق عام 2010 وأدمى العراق وشعبه في فترة ولايته، بطُرُق وحشية ومع وقوع الأزمة السورية (2011) تشكّلت النسخة الرابعة التي ضمّت أيضاً البغدادي ومعه أبومحمّد الجولاني، وأسرَع بالامتداد إلى سوريا ليصبح اسم التنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام / داعش)، وبعد مقتل 23 من مؤسّسي هذا التنظيم آخرهم أبومحمّد العدناني من أصل 31 ولم يتبقَ إلا 8 فقط، وكان من أشهر القتلى أبو عمر الشيشاني وأبو محمّد العدناني وغيرهما –تبدأ النسخة الخامسة وهي الأخطر.

إن نسخة ما بعد البغدادي والعدناني وهو جيل يُنبئ بالوحشية والعشوائية والفوضى في ممارسة العنف في المنطقة والعالم ، وعليه كان لابد للعراق بشتى الوسائل ان يبتعد عن ان يكون ساحة معركة لتلك الوحوش البرية ، التي لن تخلف الا القتل والدمار ، ويجب الانتباه من الانجرار خلف المخططات الدولية من خلال تَسلم العراق عُتات المجرمين من سوريا والتي رفضت حتى بلدانهم استلامهم ، اعتقد بأن ذلك مؤشراً خطيراً يجب ان نقف عنده ، وان تعمل الدولة بكل مؤسساتها وامكانياتها من توفير الخدمات اللازمة للمناطق التي قد تعتبر حواضن لداعش بسبب انعدام اهتمام الحكومات المتعاقبة ومؤسساتها بها ، وكذلك اعادة النازحين لديارهم ومعرفة مصير المغيبين والمختطفين ، لان كل تلك النقاط تعتبر ركائز مهمة في جمع الحشد الوطني لمواجهه داعش ، المهمة القادمة حكومية خدمية سياسية ، ان اراد الساسة النجاح والاستمرار والحفاظ على العملية السياسية ، عليهم اعلان برنامجهم الخدمي والبدء بالتنفيذ على ان يكون المواطن شريكاً اساسياً ، وان يتوصل الساسة الى اتفاق على الخطوط العريضة لبناء الدولة ، وان تبذل الحكومة قصارى جهدها في استيعاب الطاقات الشابة ضمن مؤسسات الدولة وتفعيل جانب الاستثمار الذي يوفر فرص عمل تجعل افكار الشباب تدور في فلك الاعمار والبناء الاسري وتوفير العيش الرغيد ، من خلال انخراطهم ضمن مؤسسات الدولة

اما اذا بقينا اسرى الارادات الدولية ، وملعباً للتنظيمات الارهابية فاتوقع لاسمح الله حرباً اطول من حرب البسوس لن تذر شيئاً ، لذا من الأجدر اليوم ان تتحول اقوال الساسة الى افعال ، او مقابلها يتحول الوطن الى اطلال.

كامل كريم الدليمي

بغداد

العراقي يولد وهو مديون

في بلد مثل العراق يمتلك كل الثروات الطبيعية ومن بينها النفط التي قرأنا عنها وسمعنا بها من دون ان نتلمس فوائدها، لابد ان تصدمنا المعلومة التي طرحت في مؤتمر عن (السياسة التجارية والاصلاح الاقتصادي) نظمتها وزارة التجارة جاء فيها ان (الطفل العراقي يولد مديوناً 3000 دولار).

معلومة خطيرة جاءت في اطار ما طرح في المؤتمر من مشاكل وتحديات اقتصادية تواجه العراق ومن بينها (حجم الدين العام للعراق داخليا وخارجيا البالغ 110مليار دولار) اضافة الى ما تستنزفه نفقات ومصاريف ورواتب الرئاسات الثلاث الخيالية التي اعتادوا ان يودعوها في بنوك بالخارج وتخريب وتدمير للقطاعات الاقتصادية ومنها المصانع الحكومية والخاصة واهمال القطاع الزراعي وغير ذلك من المشاكل التي تجسد مستوى الفساد الكبير في عراق ما بعد الاحتلال الاميركي .على من يقع اللوم في تبديد اموال العراق ونهبها في مشاريع وهمية و(كمشنات) لصفقات مشبوهة من دون محاسبة احد من حيتان الفساد ؟!

سؤال يطرح نفسه بالحاح ..هل اللوم علينا كمواطنين لاننا صبرنا طويلا ، ام على طبقة سياسية تسيدت وتحكمت فخانت الامانة وما يقتضيه شرف المسؤولية ؟!

الجواب واضح وعبر عنه المواطن في اكثر من مناسبة .فبعد ستة عشر عاما لم يعد هنالك من لايطالب بتغيير حقيقي يأتي على جذور الفساد من اساسه والا فان ازماتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية تبقى مستمرة .

ان يولد الطفل العراقي وهو مديون وصمة عار في جباه سياسيين صدعوا رؤوسنا بوعود لمحاربة فساد هم اصلا اساسه ، فصاروا عرضة لتهكم مواطن ملتاع يلعنهم كل ساعة وهو يجد نفسه عاجزا عن توفير لقمة عيش كريمة لاطفاله او شراء دواء بل اننا بتنا نسمع عن بيع اباء لابنائهم لتوفير مبالغ علاج لزوجته او احد افراد عائلته !

فما اقسى ما نمر به من ظروف .. ليس في ما نقول مبالغة او تهويل فشخصيا اعرف قابلة مأذونة ارتضت ان تتبنى فتاة منذ ولادتها هي الان شابة في ربيع العمر حيث توسلت والدتها تخليصها منها لانها عاجزة عن تربيتها بسبب فقر حالهم كما ان ابنها هو الاخر قبل ان يربي رضيع تركته امه وهي تبكي لانها لا تستطيع توفير الحليب له !!

ما يمر بنا تعجز عن وصفه الكلمات وتبكي له القلوب قبل العيون ، من دون ان تلوح في الافق بارقة امل في معالجة حقيقية لواقعنا المتردي .. ما دام ليس هنالك من يمتلك شجاعة اتخاذ قرار جريء ضد كل فاسد. المسؤولون في وطني وكما يبدو مطمئنون فلا يبالون لا بتظاهرات سلمية ولا بصرخات الارامل واليتامى والمساكين ..

فهم يعرفون حجم ما يتعرض له المواطن من قهر وضيم ولا نتجنى على الحقيقة اذا قلنا انهم سببها .. لكنهم لايبالون بل ان الوقاحة بلغت عند بعضهم باتهام كل صوت معارض لممارساتهم وسلوكياتهم بانواع التهم!ولقد بات الحديث عن الفساد مكرراً ومموجاً من كثرت ترديده منذ ما بعد 2003 الى الان .. فهل من صحوة شعبية كبيرة تقض مضاجع الفاسدين ؟! الطفل العراقي يولد مديونا فياعاركم ايها السياسيون الفادسدون يا لعاركم !

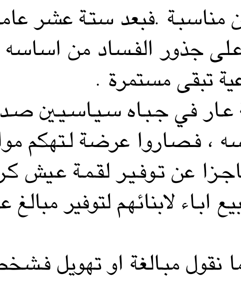

طارق الجبوري

بغداد